الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

24 **يوليو** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تعديل نظام الخدمة لصالح تحسين الدخل ورؤية المملكة وميزانية الدولة

قرار السماح للموظف الحكومي بالتجارة.. ماذا تم؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1963026

مر أكثر من العامين والنصف على موافقة مجلس الشورى على السماح لموظف القطاع الحكومي بالاشتغال بالتجارة والسماح للموظف بالعمل في القطاع الخاص في غير أوقات الدوام الرسمي بمقتضى لائحة يصدرها مجلس الوزراء لفئات محددة، وبرر الشورى موافقته على التعديل المحال من هيئة الخبراء، بأنه قيّد بضوابط ستصدر بلائحة تقر من مجلس الوزراء، إضافة إلى المرونة في الإجراءات المتوخاة في صدور الضوابط في هيئة لائحة، فإن فيه ضمانة لتلافي أي سلبيات أو محظورات قد يقع فيها الموظف العام، خلال مزاولته بعض الأعمال التجارية، كما قيّد السماح بخارج وقت الدوام الرسمي، وطالب المجلس بتعديل المادة 13 المشار إليها لتنص على "يجب على الموظف أن يمتنع عن الاشتغال بالتجارة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، واستثناءً من ذلك، يجوز بمقتضى لائحة يصدرها مجلس الوزراء السماح لفئات محددة بالاشتغال بالتجارة، وقبول عضوية مجالس إدارة الشركات أو أي عمل فيها أو في محل تجاري إلا إذا كان معيناً من الحكومة فيها، ويجوز بمقتضى لائحة يصدرها مجلس الوزراء السماح له بالعمل في القطاع الخاص في غير أوقات الدوام الرسمي."

وقد سبق لمجلس الشورى أن درس مقترحاً بهذا الشأن للعضو السابق الدكتور أحمد الزيلعي تضمن السماح للموظف الحكومي بالاشتغال بالتجارة خارج دوامه لتحسين ظروفه المعيشية، وصوت حينها - قبل نحو خمس سنوات - الأعضاء بعدم ملاءمة دراسة المقترح حسب توصية لجنة الإدارة، وقد طالب الزيلعي السماح للقادرين من عموم موظفي الدولة بممارسة التجارة في غير أوقات الدوام الرسمي، بما لا يتعارض مع طبيعة وظيفتهم، وذلك وفق لائحة أو لوائح تنظيمية تصدرها جهات عليا في الدولة، ويؤكد الدكتور خالد منصور العقيل عضو الشورى السابق أن تعديل المادة 13 من نظام الخدمة المدنية أصبح مطلباً اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً في ظل المتغيرات والأنظمة الصادرة كما أنها ستعالج مشكلة التستر بشكل واقعي، والتي يعمل تحت مظلتها مئات الألوف من الوافدين وهي أعمال تابعة لسعوديين كثير منهم من الموظفين، وتأتي كل هذه الأنشطة التجارية بأنواعها بسبب سعي العديد من موظفي الدولة لتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال إيجاد مصادر أخرى لمدخولاتهم قد تغني بعضهم عن العمل في الدولة في المستقبل، أو التفرغ لأعمالهم الخاصة في حالة تحقيقهم نجاح ملحوظ، وقال العقيل: إن السماح لموظفي الدولة بممارسة حق التجارة تحت ضوابط محددة أهمها، عدم تعارض المصالح، سوف يؤدي إلى القضاء على تستر بعض موظفي الدولة الذين يمارسون التجارة تحت أسماء بعض أقاربهم أو غيرهم، وأيضاً معرفتهم من قبل الجهات التي يعملون فيها حتى لا تتعارض تجارتهم مع طبيعة عملهم الوظيفي، وشدد العقيل على أن مسألة السماح لموظفي الدولة بممارسة العمل التجاري ضمن الأنظمة والضوابط أصبحت حاجة اجتماعية وطريقة لمكافحة التستر وحل كثير من الإشكاليات الناشئة عنها، وتنظيماً في تسديد الرسوم من قبل صاحب المنشأة الحقيقي.

19ألف جلسة تهيئة نفسية لأبناء المنفصلين بمكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1961879

أوضح نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المودة بمكة زهير مرحومي، مواصلة الجمعية أعمالها في تقديم خدمات التهيئة النفسية لأبناء المنفصلين أسرياً، ومساعدتهم على تخطّي تأثير تنفيذ أحكام الرؤية والزيارة على أطفال الأسر المنفصلة في بيئة بديلة آمنة لهم ولأسرهم.

وأكد المرحومي أن الجمعية تقدم خدمة التهيئة والتدرج النفسي لأطفال الأسر المنفصلة ممن هم بحاجة إلى هذه الخدمة، حيث تم ملاحظة رفض بعض الأبناء تنفيذ أحكام الرؤية والزيارة وعدم ذهابهم مع أحد الوالدين ويكون عادة الطرف الطالب التنفيذ، ومن الممكن أن يكون انقضت فترة منذ أن رأى الطفل أحد الوالدين.

وأشار إلى أن انفصال الزوجين قد يسبب تأثيرا نفسيا سلبيا عند بعض الأبناء وقد يتطور الأمر ليصبح رفضاً لرؤية الوالد طالب الزيارة، لافتاً إلى أن الجمعية تقدم خدمة التهيئة منذ عام 2017م حيث شملت خدمة التهيئة والتدرج 11,728 طفلا وتم تقديم 19,276 جلسة تهيئة وتدرج لـ 8,286 طفلا.

وأكد مرحومي سعي الجمعية الحثيث لتلبية احتياجات الطفل لينشأ تنشئة سليمة تمكنه من عيش حياة آمنة كطفل لنمو سليم ومستقبل مستقر ومزدهر، ويصبح فردا واعيا بمسؤوليته تجاه أسرته والمجتمع، مبيناً أن خدمة التهيئة تتضمن عدة خطوات أساسية وفقاً لنوع الزيارة الممنوحة لأحد الأبوين حسب حكم التنفيذ، فيتم في الجلسة الأولى بناء علاقة ثقة بين الطفل واختصاصي التهيئة ودراسة الحالة، كما يتم عقد جلسة مع الأبوين بشكل منفصل عن الآخر، ويتم وضع الخطة العلاجية والأهداف والأنشطة لكل جلسة علاجية وفق احتياج الطفل مع وضع التوصيات بعد الانتهاء، إضافة إلى أن هذه المرحلة تتطلب تعاونا من الأبوين لنجاح عملية التهيئة، من خلال القيام ببعض الأنشطة والتمارين مع الطفل تساعدهم في إتمام عملية الزيارة والانتقال من بيئة الحاضن إلى بيئة طالب الزيارة وتقبل الطفل للزيارة.

ونوه مرحومي إلى أن بعض أطفال الأسر المنفصلة قد يعانون من اضطرابات نمو كتأخر النطق والكلام واضطرابات سلوكية ونفسية وتأخر التحصيل الدراسي، والحالات التي تحتاج إلى تدخل مختصين يتم تحويلها إلى عيادة قرة عين المعنية بعلاج اضطرابات الطفولة بالجمعية، حيث استقبلت العيادة 873 حالة تم تأهيل 750 منها من خلال البرنامج التأهيلي.

وأضاف: «يتم عمل استشارة أولية للطفل لتشخيص وتحديد نوع الاضطراب ثم تقييم وتحديد مستوى تأثير الاضطراب عن طريق تطبيق المقاييس الأكلينيكية، ويتم تقديم برنامج تدريبي متكامل من خلال الجلسات الفردية والجماعية وجلسات الإرشاد الأسري التربوي، ثم يعاد التقييم لقياس مستوى تقدم الحالة.. ولمشاركة الوالدين في البرنامج العلاجي أثر كبير من حيث فهم احتياجات الطفل والممارسة اليومية لتطبيق الأهداف التدريبية والالتزام بحضور الجلسات حيث تبلغ نسبة التقدم في الأداء للحالة 79 % في حال توافق الوالدين على تنفيذ البرنامج التأهيلي.»

مطالبات شوريّة بفتح أكاديميات لتقديم برامج تدريبية بالصناعات والتقنيات وتوطينها

343ألف عامل أجنبي يشغلون قطاعات المدن الصناعية ومناطق التقنية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1963027

كشف التقرير السنوي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عن وجود 343 ألفا و720 عاملا غير سعودي تشغل وتشكل ما نسبته 60 % من عدد العاملين في المدن الصناعية البالغ 571 ألفا و850 عاملا سعودي وغير سعودي، واعتبر عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله عمر النجار أن هذه نسبة كبيرة من العمالة غير السعودية تشغل هذا القطاع الصناعي الهام، مؤكداً أن على الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية وبالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تخفيض نسبة العمالة غير السعودية في المصانع المتواجدة في المدن الصناعية ومناطق التقنية، والعمل على إتاحة الفرصة للشباب السعودي من الجنسين للعمل في هذا المجال الحيوي الهام.

وتعليقاً على تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات وتوصياتها بشأن تقرير هيئة المدن لفت النجار إلى أهمية أن تكون الاستثمارات -والتي طالبت اللجنة عبر توصيتها الأولى والخاصة باستقطاب استثمارات جديدة- نوعية ومتميزة وذلك من خلال التنسيق لعمل خارطة طريق لشراكة نوعية بين صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة من الدول الصناعية من الشرق والغرب، بمعنى أن يتم تخصيص أكبر المدن الصناعية ومناطق التقنية في المملكة لاستجلاب دولة صناعية مثل كوريا الجنوبية ويتم التنسيق لعمل شراكة صناعية معها، حيث يتم تخصيص واحدة من المدن الصناعية الكبيرة لهذه الدولة ومصانعها، ويكون صندوق الاستثمارات العامة شريك أساس لها بنسبة (51 %) ويتم التركيز على الصناعات الثقيلة والصناعات التقنية التي تمتاز بها هذه الدولة، وبالتالي نكون قد جلبنا صناعات متميزة ونوعية تحتاج لها التنمية في المملكة والدول المحيطة بها، وبذلك سيتم من خلال هذه المصانع التي سيتم انشاؤها توظيف الشباب السعودي بشكل كبير، وتوطين الصناعات النوعية الثقيلة منها والتقنية، وهكذا يتم مع الدول الصناعية الأخرى مثل الصين وروسيا وألمانيا وغيرها من الدول والتي لديها صناعات متميزة ويحتاج إليها السوق السعودي والأسواق الإقليمية المحيطة، وترغب أن يكون لها تواجد في منطقة الخليج أو المنطقة العربية، وبذلك نكون قد استنسخنا النموذج المتميز لنشأت أرامكو بالشراكة مع أمريكا في بداية نشأتها وبعدها أصبحت أرامكو السعودية 100 %، وكذلك عملنا من خلال هذا الاجراء على تحقيق مستهدفات رؤية المملكة وواكبنا الثورة الصناعية الرابعة من خلال هذه الشراكات النوعية وانطلقنا من آخر ما وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة.

وطالب النجار في جلسة الشورى التي عقدت الثلاثاء الماضي عبر مداخلته على تقرير الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بالتنسيق مع وزارة التعليم ممثلة في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني العمل على فتح أكاديميات تدريبية متخصصة مدعومة من القطاع الخاص وتركز على تقديم برامج تدريبية قصيرة تعنى بالصناعات والتقنيات التي تحتاجها المدينة الصناعية الموجودة فيها وذلك لتأهيل الشباب السعودي بجنسيه للعمل في المصانع والمدن الصناعية بكفاءة، وتوطين الصناعات بمختلف أنواعها بالشباب السعودي المؤهل، مؤكداً أن مناطق وواحات المدن الصناعية ومناطق التقنية خصبة لتدريب الشباب السعودي بجنسيه على الصناعات التي تحتاج لها التنمية في بلدنا الغالي، واقترح الدكتور النجار تعديل التوصية الرابعة للجنة لتشمل الخدمات التقنية - كأحد التحديات التي تواجه الهيئة كما أشار إلى ذلك التقرير - ليكون نص التوصية بعد التعديل "على الهيئة تكثيف برامج الخدمات التقنية والبيئية لتشمل جميع المدن

الصناعية وواحات المدن، لتكون جميعها مدن وواحات صديقة للبيئة ومتوافقة مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة بيئيا وتقنيا."
وفي شأن آخر، طالب مجلس الشورى الأربعاء وزارة الصناعة والثروة المعدنية باستحداث معيار قياسي لمدى امتداد القيمة المضافة للمواد الخام الرئيسة بالمملكة، للاستفادة منها محلياً، والعمل مع الجهات المعنية لدعم وتشجيع مشروعات الخدمة الصناعية في مجالات الصيانة والخدمات الهندسية والإنشائية، وإيجاد مؤشرات القياس المناسبة لتوفر وتقدم هذه الخدمات، ودعا المجلس الوزارة إلى مراجعة أسباب التفاوت في نسب الإنجاز للمبادرات الاستراتيجية مع تقديم الدعم اللازم لتنفيذ كل مبادرة لتواكب الأهداف الموضوعة لها، وفق الجداول الزمنية المحددة، كما أكد المجلس في قراره على الوزارة –بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة- لزيادة عدد مراكز التدريب المتخصصة في مجال الصناعة والتعدين، وتعزيز التحول لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وطالب المجلس وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالإسراع في وضع خطة استراتيجية لدعم وتشجيع التوطين الصناعي في مجال تقنيات الفضاء والفلك، وهي توصية إضافية مقدمه من أعضاء المجلس الدكتور ياسر حافظ واللواء علي آل الشيخ والدكتور فهد الطياش.

"التنافسية" يناقش مشروع نظام التعليم العام

المصدر: جريدة المدينة الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.al-madina.com/article/797443

نظم المركز الوطني للتنافسية بالتعاون مع وزارة التعليم اليوم, ورشة عمل -عن بعد- حول "مشروع نظام التعليم العام"، بحضور معالي نائب وزير التجارة الرئيس التنفيذي للمركز الدكتورة إيمان المطيري، ومشاركة نحو 300 مشارك من القطاعين الحكومي والخاص.

وتناولت الورشة أهداف المشروع التي تسعى إلى الارتقاء بمستوى العملية التعليمية وتنظيمها؛ لتحقيق أعلى درجات الجودة، وتحسين المخرجات من الناحية العلمية والمهارية وذلك عبر تنظيم حوكمة التعليم العام، ووضع الممكنات النظامية للجهات الحكومية ذات العلاقة للرقي بالعملية التعليمية، إلى جانب ربط المخرجات بمتطلبات واحتياجات سوق العمل بما يراعي رؤية المملكة 2030، وخاصة برنامج تنمية القدرات البشرية.

يذكر أنه سبق طرح مشروع نظام التعليم العام لاستطلاع المرئيات عبر منصة استطلاع، التابعة لوحدة دعم الأنظمة واللوائح وما في حكمها بالمركز الوطني للتنافسية، وتم تلقي أكثر 3000 مقترح ورأي من القطاعين العام والخاص، ويعمل المركز على تعزيز ومأسسة التواصل مع القطاعات ذات العلاقة من خلال ورش العمل التي يعقدها ويستضيفها، إضافة إلى دوره في تمكين العموم والجهات الحكومية والقطاع الخاص من إبداء المرئيات والملحوظات على المشروعات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية قبل إقرارها، وذلك من خلال طرح الجهات الحكومية لمشروعاتها عبر المنصة الإلكترونية الموحدة "استطلاع."

الجوازات: 28 قراراً إدارياً بحق مخالفين لأنظمة الحج

المصدر: جريدة المدينة الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.al-madina.com/article/797423

أكد الأمن العام أن المنشأة التي تشغّل وافدين مخالفين للأنظمة أو تترك عمالتها يعملون لحسابهم الخاص أو لدى الغير أو استخدامها عمالة غيرها، يعرضها لغرامة مالية تصل إلى (100,000) ريال والحرمان من الاستقدام لمدة تصل إلى خمس سنوات والتشهير، والسجن للمدير المسؤول لمدة تصل إلى سنة، مع الترحيل إن كان وافدًا.
ودعا الأمن العام إلى الإبلاغ عن مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود بالاتصال بالرقمين (911) في منطقتي مكة المكرمة والرياض، و(999) في بقية مناطق المملكة.

«النيابة» توضح أشكال الاتجار بالبشر وعقوبتها

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2110933

أوضحت النيابة العامة أن الاتجار بالبشر يشمل استخدام شخص، أو إلحاقه، أو نقله، أو إيوائه، أو استقباله من أجل إساءة الاستغلال.
وبينت النيابة أن كل من حاز أشياء متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، أو إخفائها، أو صرفها، أو أخفى شخصا (أو أكثر) من الذين اشتركوا فيها، بقصد معاونته على الفرار من العدالة مع علمه بذلك، أو أسهم في إخفاء معالم الجريمة يعاقب بالسجن مدة تصل إلى 5 سنوات، وغرامة تصل إلى 200 ألف ريال.

«العدل»: 30 ألف عملية إفراغ عقاري إلكتروني خلال 6 أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2110906

كشفت وزارة العدل عمليات الإفراغ العقاري الإلكترونية المكتملة بنجاح، عبر بوابة ناجز **najiz.sa** ، خلال النصف الأول من عام 2022، التي بلغت 30 ألف عملية.
وأوضحت الوزارة أن عمليات الإفراغ تقدم من خلال بوابة ناجز عبر خدمة الإفراغ العقاري الإلكتروني **ept.moj.gov.sa**، مشيرة إلى رفع الحد الأعلى لقيمة العقارات التي يرغب ملاكها بإفراغها إلكترونياً من ثلاثة ملايين ريال إلى 20 مليون ريال.
وأفادت الوزارة بأن الإفراغ العقاري متاح إلكترونياً على مدار الساعة، وفق خطوات بسيطة وميسرة، تتيح للبائع والمشتري إكمال إجراءات الإفراغ، والاتفاق على تفاصيل المبايعة بشكل آلي دون الحاجة لاعتماد من كاتب عدل أو موثق، في أقل من 60 دقيقة.
كما أتاحت الوزارة خدمة التحقق من ملكية الحسابات البنكية، إضافة إلى التحقق من دفع ضريبة التصرفات العقارية.
وأكدت وزارة العدل استمرارها في تعزيز التقنية، وتوفير أفضل الحلول الرقمية المبتكرة لخدمة المستفيدين، وتيسير الإجراءات عليهم، وذلك في ظل عملها على مجموعة من المبادرات التطويرية والإصلاحات، التي ستعزز كفاءة التوثيق والأمن العقاري.

«الزكاة»: 12 ألف زيارة على الأسواق لمكافحة التستر التجاري

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.aleqt.com/2022/07/21/article_2357656.html

نفذت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك 12 ألف زيارة تفتيشية خلال حزيران (يونيو) الماضي، وذلك على الأسواق والمحال التجارية في مختلف مناطق ومدن المملكة.
وأوضحت الهيئة أن الزيارات التي نفذتها الفرق الرقابية والتفتيشية لديها بالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، شملت عددا من القطاعات التجارية، من أبرزها: البيع بالتجزئة، وقطاع الأغذية، مشيرة إلى أن هذه الزيارات تهدف إلى تعزيز الالتزام بأحكام الأنظمة الضريبية السارية في المملكة.
وبينت الهيئة أن الزيارات شهدت امتثالا عاليا من المنشآت بالفوترة الإلكترونية، حيث بلغت نسبة الالتزام أكثر من 80 في المائة لدى معظم المحال والأسواق، فيما تم ضبط مخالفات محدودة، تمثلت في عدم إصدار فواتير ضريبية إلكترونية، وعدم تضمين رمز الاستجابة السريعة في الفاتورة، إضافة إلى ضبط مخالفات أخرى وفق أحكام النظام. وأكدت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أن زياراتها التفتيشية للأسواق والمحال التجارية والخدمية تأتي في سياق جهودها الرقابية التي تنفذها بواسطة فرق التفتيش الميداني، بهدف تعزيز درجة الالتزام الضريبي لدى المكلفين من قطاع الأعمال، والحد من التعاملات التجارية المخالفة للتعليمات والضوابط التي تدخل في إطار اختصاص الهيئة.
ودعت الهيئة المستهلكين إلى التبليغ عن أي منشأة يرصد لديها أي من المخالفات الضريبية، وذلك عبر الموقع الرسمي، أو من خلال تطبيق الهيئة للهواتف الذكية، حيث تقدم الهيئة مكافآت تشجيعية للمبلغين عن المخالفات الضريبية بنسبة 2.5

في المائة من قيمة المخالفات والغرامات، وذلك بحد أقصى مليون ريال أو 1000 ريال كحد أدنى.
إلى ذلك، دعت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المكلفين من قطاع الأعمال الخاضعين لضريبة القيمة المضافة إلى تقديم إقراراتهم الضريبية عن يونيو الماضي والربع الثاني من عام 2022، وذلك في موعد أقصاه 31 يوليو الجاري.

الخط الأحمر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.alriyadh.com/1963020

خالد الربيش

منذ تأسيس المملكة قبل نحو 93 عاماً، وهي تُولي اهتماماً استثنائياً بالأماكن المقدسة وخدمة الحجاج والمعتمرين، ولطالما حظي الحرمان الشريفان بعناية خاصة ومتواصلة من حكومة المملكة، بداية من المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود - طيب الله ثراه - الذي أوصى أبناءه من بعده باعتماد هذا المنهج وتطبيقه، وهو ما سار عليه ملوك المملكة، واحداً تلو الآخر، وصولاً إلى العهد الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - الذي بذل جهداً كبيراً للحرمين الشريفين، منذ مبايعته - حفظه الله - ملكاً للبلاد، وقد استهل حكمه بزيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ووجه باستكمال مشروعات توسعة الحرمين، وتابع مسيرة التنفيذ من خلال زياراته المتتالية لمكة المكرمة والمدينة المنورة.

ولا تمر مناسبة دينية أو اجتماعية، إلا ويبدي فيها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان اعتزاز وفخر المملكة قيادة وشعباً بخدمة الحرمين الشريفين، ووصل التفاخر بالأمر، التأكيد على أن لقب خادم الحرمين الشريفين شرف كبير له - رعاه الله - ومسؤولية عظيمة تندرج ضمن حزمة البرامج التي تنفذها المملكة لحماية الإسلام والمسلمين.

وبلغت قدسية الحرمين الشريفين، لدى القيادة الرشيدة ذروتها، بأن أصبحت خطاً أحمر للمملكة، التي تؤكد مراراً وتكراراً لمن يهمه الأمر، بأنها لن تتساهل مع كل من يتجاوز أو يتعدى على مبدأ القدسية، من منطلق ممارسة المملكة للسيادة المُطلقة على المُدن والمشاعر المُقدسة، والقيام بخدمتها ورعايتها.

ولعل هذا المبدأ هو ما دعا إلى إحالة المخالف الذي نقل صحفياً أجنبياً وتسلل إلى مكة المكرمة ومشعر عرفة إلى النيابة العامة، في رسالة أرادت المملكة التأكيد عليها لمن يهمه الأمر في الداخل والخارج، بأن الدولة لن تتردد في اتخاذ أي إجراءات صارمة بحق كل من يُفكر بخدش قدسية الحرمين الشريفين والمشاعر المُقدسة، مهما كانت جنسيته أو طبيعة عمله.

التفاعل والحزم والسرعة التي أظهرتها الجهات المعنية في التعامل مع تفاصيل هذه الواقعة، تعد أكبر رد على كل المغرضين الذين حاولوا استغلال الواقعة للنيل من المملكة ومكانتها الإسلامية، ودورها وتاريخها المشرف والطويل في خدمة الحرمين الشريفين، والتأكيد على أن المملكة لن تتساهل مع من يتورط بنقل وتسهيل دخول غير المسلمين أو المخالفين في مواسم الحج والعمرة أو خلافهما إلى مكة المكرمة والمشاعر المُقدسة.

الوظيفة.. معضلة الخبرة وإشكالية المؤشر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2110875

حمود أبو طالب

خلال الأسبوع الماضي تطرق عضوان في مجلس الشورى إلى جانبين مهمين في قضية وطنية كبرى، هي توظيف الشباب وإشكالات سوق العمل، ورغم وجود ملابسات كثيرة وجوانب عديدة تكتنف هذه القضية، إلا أن ما لا يدرك كله لا يترك جله، ويُحمد لعضوي الشورى الاهتمام بهذا الملف الجوهري ذي الأهمية البالغة، وإبداء رأيهما في جزئية منه، لعل ذلك يحفز المسؤولين على المشاركة بالتعليق وإبداء الرأي وتوضيح ما قد يخفى علينا بشأن ما تم طرحه.

لقد طالب عضو مجلس الشورى الدكتور فيصل طميحي، وزارة الموارد البشرية بالتشديد على القطاع الخاص بعدم اشتراط توفر الخبرة على المواطنين السعوديين الراغبين بالالتحاق بسوق العمل في القطاع الخاص.

ومن جانبها، أكدت عضو مجلس الشورى الدكتورة ريمة اليحيا، أن مؤشر معدل السعوديين الذين يتم توظيفهم يجب أن لا يكون لمجرد رفع المؤشر، وإنما بإيجاد الوظائف المناسبة والتي تليق بمستواهم الأكاديمي وتوائم مؤهلاتهم.

بالنسبة لمطلب الدكتور فيصل طميحي، فإنه يمثل معضلة كبيرة يواجهها الخريجون المؤهلون، فكيف يحصل الخريج على الخبرة إذا لم يتمكن أساساً من الحصول على العمل. ربما يوجد شيء من المنطق في هذا الشرط عندما تكون الوظيفة في منصب قيادي مهم، ولكن تعميمه وفرضه في كل مستويات وظائف القطاع الخاص يمثل ظلماً وإجحافاً وضرراً على طالب العمل، لاسيما حين يكون تخصصه مطابقاً لطبيعة الوظيفة.

وأما ما تطرقت له الدكتورة ريمة اليحيا، أو نبهت عليه، أو حذرت منه، فإنه في غاية الأهمية، فمسألة الهوس برفع المؤشر لغرض إحصائي دون تحقيق شرط الوظيفة المناسبة للمؤهل والتخصص يمكن وصفه بأنه توجه مضلل وضار بتحقيق المصلحة الوطنية، ونرجو ألا يكون موجوداً، أو ليس شائعاً على الأقل.

هذان الجانبان يحتاجان إلى مشاركة كل المسؤولين المعنيين بملف التوظيف وسوق العمل بإبداء آرائهم وتوضيح ملاحظاتهم للجميع، لأن القضية تهم الجميع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م

https://www.alriyadh.com/1963002

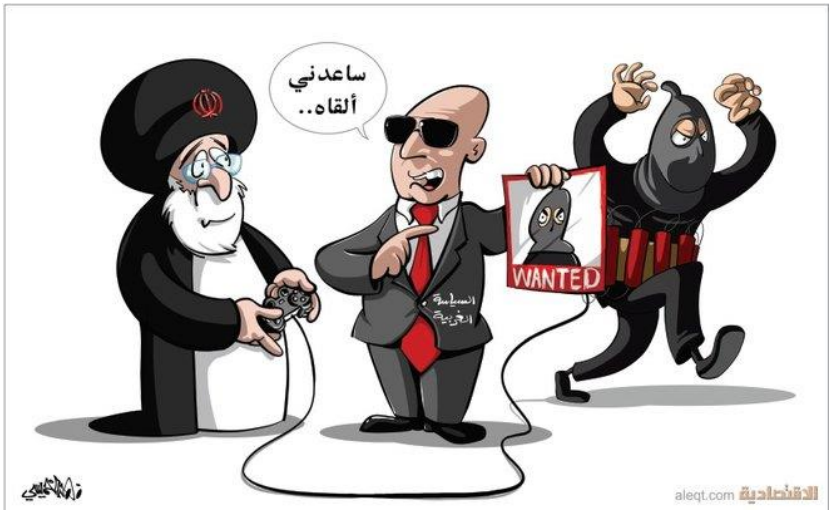

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 25 ذو الحجة 1443هـ - 24 يوليو 2022م

https://www.aleqt.com/2022/07/24/article_2359176.html